رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

التقرير السنوي

التأسيس والانطلاق

٢٠١٦ م
١٤٣٧هـ - ١٤٣٨هـ

الهيئة السعودية للمحامين
SAUDI BAR ASSOCIATION

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية

صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله

ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع

محتـــويات
التقرير السنوي

الهيئة السعودية للمحامين
SAUDI BAR ASSOCIATION

كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة ١
عن الهيئة السعودية للمحامين ٢
إحصائيات قطاع الخدمات القانونية ٣

الفصل الأول: حوكمة الهيئة السعودية للمحامين ٥
الهوية المؤسسية ٦
إدارة الهيئة السعودية للمحامين ٧
أعضاء مجلس إدارة الهيئة ٩
اجتماعات مجلس إدارة الهيئة ١١
أبرز قرارات مجلس إدارة الهيئة ١٢

الفصل الثاني: ملامح وأنشطة العام المالي ٢٠١٦م ١٥
تقرير الأمانة العامة ١٦
أبرز الأنشطة والفعاليات ١٦
استكمال وثائق وسياسات الهيئة ٢٠

الفصل الثالث: بناء الاستراتيجية وخطط الأعمال ٢٣
التخطيط المالي الاستراتيجي ٢٤
المخاطر الرئيسية ٣٨
تقرير مراجع الحسابات الخارجي ٣٨
القوائم المالية ٤٠

تمهيـــــد

- كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة
- عن الهيئة السعودية للمحامين
- إحصائيات قطاع الخدمات القانونية

كلمة

معالي وزير العدل
رئيس مجلس الإدارة

الحمدلله وحده والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم وبعد.

يسرني في بداية هذه الكلمة باسمي ونيابة عن أصحاب الفضيلة والسعادة أعضاء مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين، أن أرفع خالص الشكر والتقدير لمقام خادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي العهد الأمين، وسمو ولي ولي العهد حفظهم الله -، لما يحظى به المرفق العدلي من دعم واهتمام كريمين، ومنها صدور التوجيه الكريم بالموافقة على تنظيم الهيئة السعودية للمحامين، بما يحقق تطوير مهنة المحاماة، وحسن ورقي أدائها.

إن ما صدر من الهيئة من قرارات خلال الفترة الماضية في شأن المواضيع الداخلة ضمن اختصاصاتها سواءً من خلال مجلس إدارة الهيئة أو أمانتها، ليأتي معززاً لمسيرة هذه الدولة المباركة رعاها الله في الشأن التنموي، بما يحقق الأهداف التنموية والاقتصادية للمملكة في إطار متسق مع رؤية المملكة (٢٠٣٠) المتضمنة (برنامج التحول الوطني (٢٠٢٠))، لمواجهة التحديات الاقتصادية، والتنسيق والتكامل بين الأجهزة الحكومية، بما يسهم في رفع كفاءة الإنفاق وتحقيق التوازن المالي.

ويأمل الجميع أن يكون العام المالي للهيئة (٢٠١٧ م) حافلاً بالإنجازات، ومسهماً في تطوير المهنة، وضمان حسن الأداء، بما يحقق التوجهات والتطلعات السامة الكريمة.

وزير العدل
ورئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين

د. وليد بن محمد الصمعاني

عن الهيئة السعودية للمحامين

تأسست الهيئة السعودية للمحامين بموجب قرار مجلس الوزراء رقم: (٣١٧) وتاريخ: ١٤٣٦/٠٧/٠٨هـ الموافق ٢٠١٥/٠٤/٢٧م القاضي بالموافقة على تنظيم الهيئة السعودية للمحامين الذي يعد النظام الأساس لعمل الهيئة. وتهدف الهيئة إلى رفع مستوى ممارسة المحامين لمهنتهم وضمان حسن أدائهم لها، والعمل على زيادة وعيهم بواجباتهم المهنية.

وبتاريخ ٢٠١٦/٠١/٠٣م عقد أول اجتماع لمجلس إدارة الهيئة، بعد قرار معالي وزير العدل بتعيين أعضاء المجلس لأول مجلس إدارة للهيئة، وفقاً للفقرة (٤) من (ثانياً) من قرار مجلس الوزراء المشار إليه، وباشر المجلس صلاحياته الواردة في التنظيم وعمل على استكمال البنية الأساسية للهيئة.

وبتاريخ ٢٠١٧/٠١/٠٣م عقد مجلس الإدارة اجتماعه الأول لعام ٢٠١٧م، وناقش القوائم المالية للعام المالي ٢٠١٦م، ووافق على إصدار التقرير السنوي والتوصية بهما إلى الجمعية العمومية الأولى، ضمن جملة من المستندات والوثائق اللازمة لتنظيم الهيئة السعودية للمحامين.

يأتي هذا التقرير وفاءً للمتطلبات النظامية الواردة في الفقرة الرابعة من المادة الثالثة عشر، متضمناً إيضاحاً للأعمال والأنشطة خلال العام المالي ٢٠١٦م؛ تمهيداً لانطلاق أعمال الجمعية العمومية الأولى، والمضي في تحقيق أهداف تنظيم الهيئة السعودية للمحامين، وتدشين أعمالها.

إحصائيات
قطاع الخدمات القانونية

إحصائيات المحامين والمتدربين في مكاتب المحاماة *

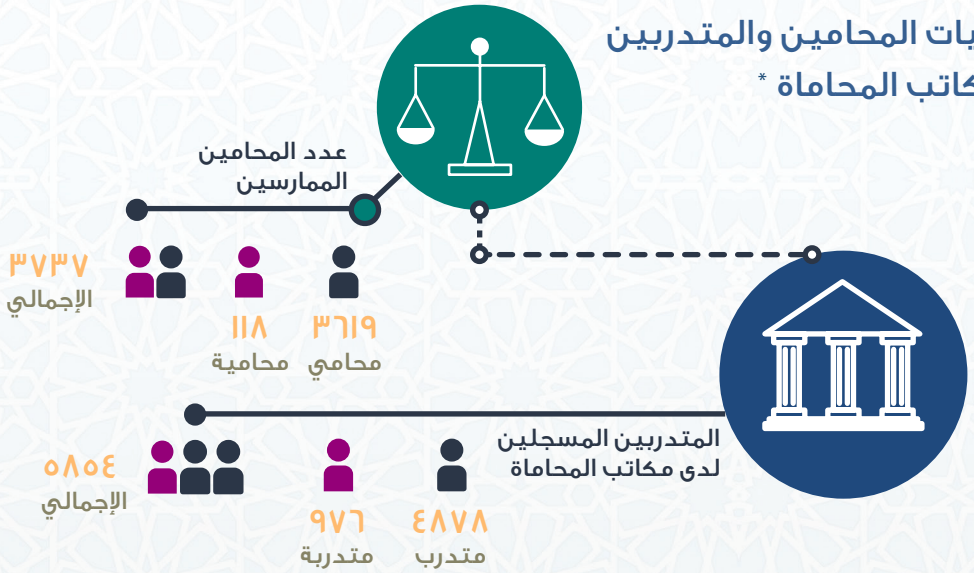

إحصائيات
المسجلين في طاقات

طاقات
البوابة الوطنية للعمل

قائمة بمن تم دعم توظيفهم في عدد الوظائف المرتبطة بمجالات القانون، المسجلين في (طاقات) تحت تخصص (الأنظمة)

الجنس	الباحة	الجوف	الحدود الشمالية	الرياض	القصيم	المدينة المنورة	المنطقة الشرقية	تبوك	جيزان	حائل	عسير	مكة المكرمة	نجران	المجموع
النساء	١	٣٩	٢٩	٣٠٧	١٣٢	٨	٣٢	٦	٣	-	٨	٢١٠	٢	٧٧٧
الرجال	١	٢١	٤	٦٨	٢٥	٢٢	١٣	١	٤	١	٨	٦٠	٣	٢٣١
المجموع	٢	٦٠	٣٣	٣٧٥	١٥٧	٣٠	٤٥	٧	٧	١	١٦	٢٧٠	٥	١٠٠٨

* البيانات حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م

إحصائيات

وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للقطاع القانوني

وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

توزيع العاملين في القطاع الخاص حسب القطاعات الرئيسية

خصائص العاملين السعوديون في قطاع الخدمات القانونية مقارنة مع القطاعات الأخرى

	حجم العمالة	التوطين (%)	المهارة المرتفعة (%)	نسب الإناث (%)	السعوديون فقط متوسط العمر
الخدمات القانونية	1,977	الرابع (38.7%)	الأول (78.4%)	التاسع (23.6%)	التاسع (31.2)

خصائص العاملين في قطاع الخدمات القانونية مقارنة مع القطاعات الأخرى

	حجم العمالة	التوطين (%)	المهارة المرتفعة (%)	نسب الإناث (%)	متوسط العمر
الخدمات القانونية	5,084	الرابع (38.9 %)	الأول (74.7%)	الثالث (10.3%)	الثاني (38.1)

نطاق قطاع الخدمات القانونية المشمول في التحليل

القطاع	الخدمات القانونية
القطاعات الفرعية	1 الخدمات القانونية — الحجم: 5,084 عامل
عدد مسميات المهن بالقطاع	199
أمثلة على وظائف القطاع	مستشار قانوني/محامي، محاسب، مترجم، مدير العلاقات العامة

المصدر: بيانات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، سبتمبر 2016

التوزيع الجغرافي للعاملين في قطاع الخدمات القانونية

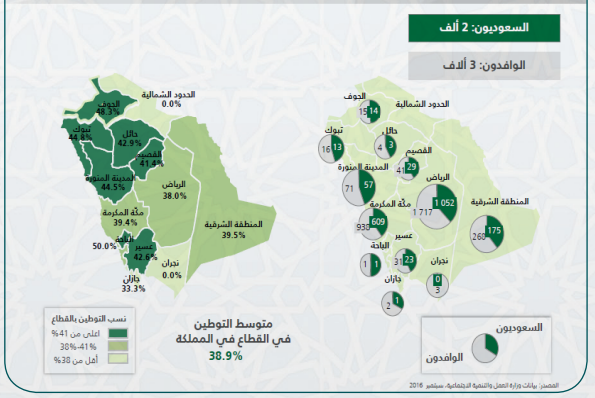

المصدر: بيانات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، سبتمبر 2016

التوزيع الجغرافي للسعوديين العاملين في قطاع الخدمات القانونية بين الذكور والإناث

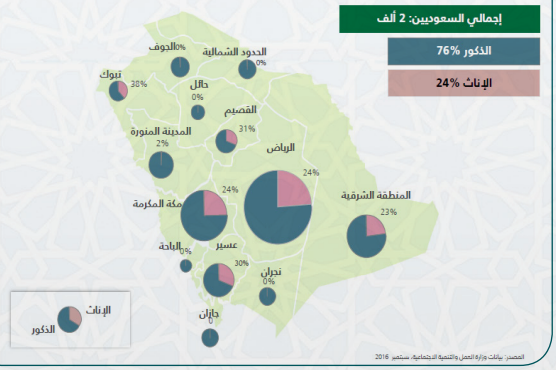

المصدر: بيانات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، سبتمبر 2016

الفصل الأول

حوكمة الهيئة السعودية للمحامين

- الهوية المؤسسية
- إدارة الهيئة السعودية للمحامين
- أعضاء مجلس إدارة الهيئة
- اجتماعات مجلس إدارة الهيئة
- أبرز قرارات مجلس الإدارة

الهوية المؤسسية

الرؤية:

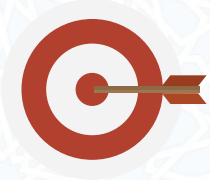

الارتقاء بالأداء المهني القانوني، وتطوير قطاع ممارسة الخدمات القانونية؛ ليكون قطاعاً رائداً يُسهم في التنمية، وأنْ تكون المحاماة خياراً استراتيجيًا لتحقيق العدالة.

الرسالة:

بناء مجتمع مهني قادر على تقديم خدمات قانونية احترافية؛ لتحقيق العدالة وبناء وتنمية الوطن. من خلال تبني أدوات وخطط عمل ومعايير مهنية مستقاة من التجارب الدولية بما يمكن الهيئة من القيام بواجباتها بكفاءة وفعالية.

القيم المؤسسية:

١) النزاهة: نعمل مع جميع أصحاب المصالح بصدق ونزاهة، ونطبق أعلى المعايير الأخلاقية في علاقاتنا مع عملائنا.

٢) الاحترافية: نسعى لتقديم خدمة مهنية متميزة وفقاً للممارسات الرائدة؛ لتحقيق العدالة.

٣) العناية: نتواصل بلغة العطاء ونولي اهتماماً بأعضائنا والمجتمعات التي نتفاعل ونعمل معها بكفاءة مهنية.

٤) قيمة مضافة للمجتمع: نساهم في إعطاء خدماتنا قيمة مضافة لعملائنا والارتقاء بمجتمعاتنا.

إدارة الهيئة السعودية للمحامين

الهيئات الإدارية

للهيئة ثلاث هيئات إدارية مسؤولة عن حوكمة القرارات فيها، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الجمعية العمومية، وتتكون للهيئة جمعية عمومية تتكون من جميع الأعضاء الأساسيين، وتختص الجمعية العمومية بإقرار اللوائح اللازمة لتنظيم الهيئة، وإقرار الضوابط والمعايير الخاصة بقبول طلبات عضوية الانتساب، وإقرار رسوم العضوية وأي مقابل مالي تتقاضاه الهيئة، وآلية السداد، و انتخاب أعضاء مجلس إدارة الهيئة المنصوص عليهم في التنظيم والموافقة على حسابات الهيئة الختامية. واعتماد التقرير السنوي للهيئة.

ثانياً: مجلس إدارة الهيئة، ويتكون مجلس إدارة الهيئة من (١٢) اثني عشر عضواً، برئاسة وزير العدل، وممثلا من وزارة العدل، ووزارة الداخلية وزارة التجارة والصناعة، وديوان المظالم، وعضوين من أعضاء هيئة التدريس السعوديين في الجامعات، من الكليات ذات العلاقة يختارهما وزير التعليم، وخمسة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية من الأعضاء الأساسيين في الهيئة. ويكون للمجلس حق ممارسة جميع الصلاحيات اللازمة لتصريف شؤون الهيئة وتحقيق أهدافها، وتكوين اللجان اللازمة لمساعدة المجلس في ممارسة مهماته. والمشاركة في وضع وتقويم البرامج التأهيلية والتدريبية في مجال المهنة مع الجهات المختصة، وتلقي ما يقدم إلى الهيئة من شكاوى ضد المحامين تتصل بالجوانب المهنية، ومحاولة تسويتها، ووضع قائمة دورية بأسماء المحامين المتبرعين لتقديم المعونة القضائية، والتصرف في أموال الهيئة الثابتة والمنقولة بما يحقق أغراضها، وفقاً لما تحدده اللوائح المالية ، واعداد خطة عمل للهيئة، واعداد تقرير سنوي عن أعمال الهيئة، وإعداد الحساب الختامي.

ثالثاً الأمانة العامة للهيئة، وتتكون من الأمين العام الذي يعينه مجلس الإدارة، ويدير الأمين الجهاز التنفيذي للأمانة، وللأمين العام تعيين عدد كاف من العاملين اللازمين لمساعدته في أداء مهماته وفقاً للميزانية المعتمدة للهيئة، وللأمين العام صلاحية توزيع المهمات والأعمال على العاملين المرتبطين به، ويدخل في اختصاصات الأمين العام التصديق على صحة توقيعات الأعضاء الأساسيين. ويتولى الأمين العام الأعمال اليومية للأمانة العامة، ويرسي ضوابط الرقابة الداخلية، ويكون مسؤولا عن إعداد الاستراتيجيات وتقارير مالية دقيقة؛ وأن يقدم إلى مجلس الإدارة تقييماً عن أداء الهيئة، وأن يكون مسؤولا أمام مجلس الإدارة عن أداء هذه المسؤوليات.

إن وجود إطار فعّال للحوكمة يجني فوائد عديدة للهيئة، منها:

(1) معالجة المخاطر:

- الإشراف والمراقبة الفعالة للمجلس تقلل من مخاطر سوء الإدارة والاحتيال.
- إدارة المخاطر الفعالة لإدارة ومعالجة كافة أنواع المخاطر المرتبطة بعمليات الهيئة وتعاملاتها.
- ضوابط رقابية داخلية تعزز مصداقية القوائم المالية.
- نشر ثقافة الامتثال للأنظمة في الهيئة.

(2) اكتساب ثقة الأعضاء:

- اكتساب ثقة الأعضاء من خلال تطبيق حوكمة للهيئة تقود مشاركة فعالة وإدارة لأهداف ومصالح الأعضاء من خلال تنظيم الهيئة.
- الحوكمة الفعالة للهيئة تمكنها من تحقيق أهداف التنظيم والمساهمة بدور بارز في المنظومة العدلية.

(3) تحسين القدرة التشغيلية:

- إن وجود مجلس إدارة على درجة عالية من التأهيل والمعرفة يمكنه أن يقدم إضافات مهمة للهيئة تتعدى الإشراف والمراقبة وتحقق إسهامات ذات قيمة مضافة للاستراتيجيات، وتوفير توجيه فعال للأمانة العامة.
- إن إشراف ومراقبة المجلس للأمين العام فيما يتعلق بالتعاقب/ إدارة القيادات والكفاءات والمستشارين وأعضاء اللجان تؤكد أن الأشخاص المناسبين سيتم تواجدهم لشغل الأماكن المناسبة في الأوقات المناسبة.
- المعلومات الدقيقة المستمدة من بيئة رقابية قوية بإمكانها أن تسهم في اتخاذ القرارات الإدارية الأفضل.

أعضاء مجلس إدارة الهيئة

الدورة الأولى يناير ٢٠١٦م – ديسمبر ٢٠١٨م

معالي الدكتور وليد بن محمد الصمعاني

رئيساً

وزير العدل

فضيلة الشيخ/ يوسف بن عبدالعزيز الفراج

عضوا

ممثل وزارة العدل

فضيلة الشيخ / عبدالاله بن إبراهيم السليمان

عضوا

ممثل ديوان المظالم

سعادة الأستاذ/ محمد بن عبدالعزيز المطيري

عضوا

ممثل وزارة الداخلية

سعادة الدكتور/ فهد بن أحمد بوحيمد

عضوا

ممثل وزارة التجارة والاستثمار

سعادة الدكتور/ إبراهيم بن محمد الحديثي

عضوا

ممثل هيئة التدريس السعودية في التخصصات القانونية

سعادة الدكتور/ خالد بن محمد اليوسف

عضوا
ممثل هيئة التدريس السعودية في التخصصات الشرعية

سعادة الأستاذ/ عبدالناصر السحيباني

عضوا
محام ممارس

سعادة الأستاذ/ عبدالله بن عبدالعزيز الفلاج

عضوا
محام ممارس

سعادة الأستاذ/ نزيه بن عبدالله موسى

عضوا
محام ممارس

سعادة الدكتور/ يوسف بن عبداللطيف الجبر

عضوا
محام ممارس

سعادة الدكتور/ أحمد بن عبدالعزيز الصقيه

عضوا
محام ممارس

اجتماعات مجلس إدارة الهيئة

عقـد مجلـس الإدارة خـلال العـام المالـي ٢٠١٦م عـدداً مـن الاجتماعـات واللقـاءات علـى النحـو الآتـي:

اسم العضو / تاريخ الجلسات	1 03/01/2016	2 11/02/2016	3 24/03/2016	4 23/06/2016	5 22/09/2016
معالي الدكتور / وليد بن محمد الصمعاني	✓	✓	✓	✓	✓
فضيلة الشيخ/ يوسف بن عبدالعزيز الفراج	✓	✓	✓	✓	✓
فضيلة الشيخ / عبدالاله بن إبراهيم السليمان	✓	✓	✓	✓	✓
سعادة الأستاذ/ محمد بن عبدالعزيز المطيري	✓	✓	✓	✓	✓
سعادة الدكتور/ فهد بن أحمد بوحيمد	✓	✓	✓	✓	✓
سعادة الدكتور/ إبراهيم بن محمد الحديثي	✓	✓	✓	✓	✓
سعادة الدكتور/ خالد بن محمد اليوسف	✓	✓	✓	✓	✓
سعادة الأستاذ/ عبدالناصر بن عبدالرحمن السحيباني	✓	✓	✓	✓	✓
سعادة الأستاذ/ عبدالله بن عبدالعزيز الفلاح	✓	✓	✓	✓	✓
سعادة الأستاذ/ نزيه بن عبدالله موسى	✓	✓	✓	✓	✓
سعادة الدكتور/ يوسف بن عبداللطيف الجبر	✓	✓	✓	✓	✓
سعادة الدكتور/ أحمد بن عبدالعزيز الصقيه	✓	✓	✓	✓	✓

* الاجتماعات الثالث، والرابع والخامس عقدت عبر الوسائل الحديثة وصادق المجلس عليها في اجتماعه الأول لعام 2017م

أبرز قرارات مجلس إدارة الهيئة

- تشكيل اللجنة التنفيذية معنية بتسريع القرارات والمبادرات.
- تعيين أمين عام للهيئة.
- الموافقة على استئجار مقر للهيئة الرئيس.
- خطة التشغيل متكاملة للأمانة العامة للهيئة.
- الموافقة على افتتاح حساب بنكي للهيئة .
- مناقشة واعتماد اللوائح والسياسات اللازمة لعمل الهيئة.
- الموافقة على شعار وهوية الهيئة.
- تسجيل نطاق إلكتروني للهيئة (SBA.sa) لدى المركز السعودي لمعلومات الشبكة بهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.
- فتح قنوات تواصل الكترونية، وتعيين متحدث رسمي باسم الهيئة .
- إطلاق ورش العمل لاستطلاع استراتيجية الهيئة السعودية للمحامين.

تقرير اللجنة التنفيذية

يسعى مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين إلى تطبيق إطار من السرعة والجودة والشفافية والدقة في أعماله، ومن أجل التأكد من أن أعمال المجلس تتماشى مع أفضل الممارسات وأكثرها مهنية، فقد فوض المجلس اللّجنة التنفيذية لتحقيق تلك أهداف، وذلك من خلال لائحة عمل اللجنة التي تستهدف :

١) تخفيف الأعمال الروتينية لمجلس الإدارة المتعلقة بتسريع تحقيق أهداف تنظيم الهيئة.
٢) تفويض أكبر للقرارات الروتينية المتعلقة بالجانب التنفيذي للاستراتيجيات التي وضع المجلس إطارها العام.
٣) للتركيز بشكل أكبر على مهام مجلس إدارة الهيئة الاستراتيجية ذات الأهمية العالية كوضع السياسات وتحديد مسار الاستراتيجيات وتطوير خطط الأعمال.
٤) القيام بمهمة الاشراف العام على أنشطة الهيئة ومتابعة الأداء بصورة مباشرة ومرنة.
٥) زيادة حجم التواصل مع الأطراف ذات العلاقة، وتسريع عملية اتخاذ القرارات الإجرائية.
٦) التحضير المناسب والمختص للأعمال والمستندات التي تعرض على مجلس الإدارة بما يختصر كثيراً من الوقت والجهد لتحقيق أهداف التنظيم.

وقد شُكلت اللجنة التنفيذية بقرار من مجلس الإدارة يضم المحامين الممارسين في مجلس الإدارة. وقد اجتمعت اللجنة خلال العام المالي العديد من الاجتماعات وعقد عددا من اللقاءات تمهيداً لاستكمال الأعمال الأساسية وتقديم المشورة اللازمة للأمانة العامة. وتتكون اللجنة من (٥) أعضاء على النحو الآتي:

م	العضو	الصفة
١	سعادة الأستاذ/ عبدالله بن عبدالعزيز الفلاج	رئيساً
٢	سعادة الأستاذ/ عبدالناصر بن عبدالرحمن السحيباني	عضوا
٣	سعادة الأستاذ/ نزيه بن عبدالله موسى	عضوا
٤	سعادة الدكتور/ يوسف بن عبداللطيف الجبر	عضوا
٥	سعادة الدكتور/ أحمد بن عبدالعزيز الصقيه	عضوا

أبرز ملامح صلاحيات اللجنة التنفيذية وفقا للائحة عملها ما يلي:

١) تعمل على ممارسة كافة الصلاحيات الموكلة إليها من قبل مجلس الإدارة.

٢) ممارسة دور المجلس ضمن الصلاحية المخولة لها في الفترات ما بين اجتماعات المجلس، ولا يجب أن تتخطى هذه الممارسات صلاحيات المجلس.

٣) تعمل على صياغة الاستراتيجيات والسياسات ورفع التوصيات إلى مجلس الإدارة.

٤) ترفع اللجنة التنفيذية تقاريرها إلى مجلس الإدارة وتحافظ على قنوات اتصال مباشرة معه، ولا يحق للجنة التنفيذية تعديل أي قرار صادر من مجلس الإدارة.

٥) تضطلع اللجنة التنفيذية بالأعمال التحضيرية اللازمة لموافقة المجلس وفقاً للصلاحيات الواردة في تنظيم الهيئة.

٦) تبدأ مدة عمل اللجنة من تاريخ تشكيلها وتنتهي بانتهاء مدة عمل مجلس الإدارة.

التوصية للجمعية العمومية الأولى

بتاريخ ٢٠١٧/٠١/٠٣م، اجتمع مجلس الإدارة بعد استكمال أعمال التشغيل للأمانة العامة، وأوصى للجمعية العمومية الأولى بما يلي:

١) التصويت على القوائم المالية والحسابات الختامية للعام المالي ٢٠١٦م.
٢) التصويت على تقرير المراجع الحسابات الخارجي والتقرير السنوي لعام ٢٠١٦م
٣) التصويت على إقرار اللوائح الإدارية والمالية للهيئة.
٤) التصويت على لائحة الاطار العام لحوكمة الهيئة السعودية للمحامين.
٥) التصويت على لائحة العضوية .
٦) التصويت على لائحة الانتخابات.
٧) التصويت على رسوم العضوية.
٨) التصويت على لائحة الاستثمار.
٩) التصويت على تعيين مراجع حسابات خارجي؛ لمراجعة حسابات الهيئة الختامية للدورة الأولى لعامي ٢٠١٧ و العام ٢٠١٨م، وتحديد أتعابه.

الفصـــل الثاني

ملامح وأنشطة العام المالي ٢٠١٦م.

- تقرير الأمانة العامة
- أبرز الأنشطة والفعاليات
- استكمال وثائق وسياسات الهيئة

تقرير
الأمانة العامة

شهد العام المالي ٢٠١٦م تحديات وظروف متغيرة، ورغم هذه التحديات والظروف فقد حققت الهيئة أداءً مشرفاً ولله الحمد. حيث استكملت متطلبات التأسيس الأساسية، وبناء الهوية المؤسسية، وإيجاد قنوات المشاركة الفاعلة بين أعضاء الهيئة، والتكامل مع المؤسسات الحكومية. كما أقر المجلس الخطة التشغيلية للأمانة العامة ومعالم استراتيجية الهيئة والتي رُوعي في صياغة أهدافها مخرجات ونتائج ورش العمل التي أطلقتها الهيئة في مختلف مدن المملكة، والموائمة مع تطلعات ورؤية المملكة ٢٠٣٠م.

أ. بكر بن عبد اللطيف الهبوب
الأمين العام للهيئة السعودية للمحامين

أبرز
الأنشطة والفعاليات

تتسم أنشطة العام المالي ٢٠١٦م بأنها تمهد للانطلاق العملي لأنشطة وأهداف الهيئة التي انطلقت في ١ يناير ٢٠١٧م، حيث تركزت الجهود على استكمال التأسيس الإداري والفني، وبناء خطة التشغيل للأمانة العامة، ومن أبرز الأنشطة والفعاليات ما يلي:

١. بناء الاستراتيجية وخطط الأعمال

أطلقت الهيئة السعودية للمحامين سلسة ورش عملها التي تستهدف مناقشة استراتيجية الهيئة وتطلعات المحامين، تحت رعاية وزير العدل رئيس مجلس إدارة الهيئة د. وليد

الصمعاني؛ وذلك لبلورة استراتيجية الهيئة، وترجمة أهدافها وتطلعات منسوبيها إلى مبادرات؛ تمهيداً لإعداد استراتيجية الهيئة وخطة عملها، وذلك على النحو الآتي:

المنطقة الوسطى	الأثنين	٤ أبريل ٢٠١٦م	مدينة الرياض	جامعة دار العلوم
المنطقة الغربية	الثلاثاء	١٩ أبريل ٢٠١٦م	محافظة جدة	جامعة دار الحكمة
المنطقة الشرقية	الاحد	١٥ مايو ٢٠١٦م	مدينة الدمام	جامعة الدمام

ورشة عمل الرياض – جامعة دار العلوم

ورشة عمل جدة – جامعة دار الحكمة

ورشة عمل الدمام – جامعة الأمام عبدالرحمن الفيصل (جامعة الدمام سابقا)

٢. الاستبانات

قامت الهيئة السعودية للمحامين بإجراء استفتاء للجمهور من المحامين بشأن أولويات عمل الهيئة ومبادراتها ، كما أجرت استبياناً واسعاً لأبرز المبادرات والبرامج المستهدف تحقيقها التي كانت نواة الخطة الاستراتيجية:

الهيئة السعودية للمحامين
ورشة عمل استراتيجية الهيئة وتطلعات منسوبيها

المحور الأول: تعميق قطاع تقديم الخدمات القانونية والمحاماة
زيادة القدرة الاستيعابية لأنشطة المحاماة
(١) كيف تَقيّم ترتيب المواضيع التالية حسب الأولوية الأهم فالمهم:
- تحديد أوضح لمعالم الأعمال القانونية التي تتطلب الاستعانة بمحام.
- الرقابة على تقديم الأعمال القانونية المقدمة من خارج المملكة.
- توفير معلومات عن الاستثمار في القطاع *Market Intelligence*
- دعم هيمنة سعودة تقديم الخدمات القانونية.
- توسيع نطاق تنظيم تقديم الخدمات القانونية ليشمل الإدارات القانونية في القطاع الحكومي والقطاع الخاص.
- تعزيز ثقافة حل المنازعات بالوسائل البديلة.
- تطوير التشريعات ذات الصلة باقتصاديات العدالة.
- التواصل مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص لفهم أدق للاحتياج.

(٢) هل لديك أفكار أو مقترحات تعزز تعميق قطاع تقديم الخدمات القانونية والمحاماة؟

الهيئة السعودية للمحامين
ورشة عمل استراتيجية الهيئة وتطلعات منسوبيها

المحور الثاني: تنظيم قطاع تقديم الخدمات القانونية والمحاماة
ضبط ممارسة المهنة بمعايير عالية وفقاً للممارسات الرائدة
(١) كيف تَقيّم ترتيب المواضيع التالية حسب الأولوية الأهم فالمهم:
- رعاية مصالح الأعضاء الهيئة
- تعزيز الا
- التصدي
- تحسين
- تطوير أ
- تنظيم ا
- تحسين
- رفع كفاء
- رفع كفاء
- التأمين ا

(٢) هل لديك أفكار أو مقترحات تعزز تعميق قطاع تقديم الخدمات القانونية والمحاماة؟

الهيئة السعودية للمحامين
ورشة عمل استراتيجية الهيئة وتطلعات منسوبيها

المحور الثالث: حماية قطاع تقديم الخدمات القانونية والمحاماة
توفير الحماية اللازمة للمحامين
(١) كيف تَقيّم ترتيب المواضيع التالية حسب الأولوية الأهم فالمهم:
- التدريب المستمر.
- ضبط الخبرات المهنية والتصنيف للمزاولة
- حماية القطاع من الدخلاء.
- تقديم الحماية اللازمة لحقوق المحامي.
- تعزيز المكانة الاجتماعية للمحامي كأحد أفراد البيئة العدلية.
- ضبط السلوكيات المهنية الخاطئة.
- إتاحة تقديم الخدمة للعملاء.
- تعزيز حرية المزاولة وإزالة العقبات.
- الحصانة في أداء المهام.
- التأمين على المسؤولية

(٢) هل لديك أفكار أو مقترحات تعزز حماية قطاع تقديم الخدمات القانونية والمحاماة؟

الهيئة السعودية للمحامين
ورشة عمل استراتيجية الهيئة وتطلعات منسوبيها

المحور الرابع: توازن قطاع تقديم الخدمات القانونية والمحاماة
الموازنة بين مزاولة المحاماة ومطالب أصحاب المصالح
(١) كيف تَقيّم ترتيب المواضيع التالية حسب الأولوية الأهم فالمهم:
- تقديم العون الحقوقي للمستحقين.
- توفير كفاءات وظ
- المساهمة في نم
- إجراء الدراسات وال
- إصدار الكتب والن
- التواصل الدولي ب
- التقدم إلى الجها
- تنظيم الدورات وال
- ذات العلاقة بمهن
- استقبال ومعالجة
- المهنة.

(٢) هل لديك أفكار أو
والمحاماة؟

٣. التجهيزات الإدارية

١) استئجار مقر الهيئة وتأثيثه وتجهيز المرافق اللازمة.
٢) إطلاق موقع الهيئة الالكتروني على شبكة الانترنت.
٣) تدشين المرحلة الأولى من الأنظمة إلكترونية للهيئة: نظام التقديم الإلكتروني لطلبات الترخيص والتجديد لرخص المحاماة، والتقديم الإلكتروني للتقديم على عضوية الهيئة، والتقديم الإلكتروني على نظام الشكاوى، ونظام المعاملات المالية، ونظام الشبكة الداخلية للموظفين، ونظام الموارد البشرية الإلكتروني، والنسخة التجريبية من بوابة المحامي.
٤) تدشين شعار الهيئة السعودية للمحامين.
٥) الهوية المؤسسية ووسائل التواصل الاجتماعي
٦) وضع الضوابط المالية والإدارية والخطة التشغيلية للأمانة العامة.
٧) توظيف الكوادر البشرية في الأمانة العامة.

٤. التواصل مع الجهات ذات العلاقة

حرصت الهيئة على بناء جسور تعاون مع عدد من الهيئات المهنية الهيئة السعودية للمقيّمين المعتمدين، والهيئة السعودية للمهندسين، والهيئة السعودية للمحاسبين، والمركز السعودي للتحكيم التجاري.

كما رسخت علاقتها بالجهات المعنية بالتدريب، حيث تسعى لبناء تعاون مشترك مع مركز التدريب العدلي، وعدد من الجامعات، وتوقيع مذكرات تعاون مهم.

وتواصلت الهيئة مع عدد من الجهات التشريعية والرقابية لإبرام مذكرات تعاون ، ومن ذلك مجلس الشورى، وهيئة حقوق الانسان، وجمعية حماية المستهلك.

وقامت الهيئة بالتواصل مع منظمات دولية معنية بتطوير المهنية لتقديم الدعم الفني والخدمات الاستشارية، ومن ذلك: نقابة المحامين الأمريكية (American Bar Association)، وجمعية القانون البريطانية (The Law Society)، وهيئة تنظيم المستشارين البريطانية (Solicitors Regulation Authority) ، ومعهد الحوكمة البريطاني (Institute of Chartered Secretaries and Administrators)، ورابطة المحامين الدولية (The International Bar Association).

٥. استكمال وثائق وسياسات الهيئة

أوصى مجلس الإدارة للجمعية العمومية الأولى بالموافقة على الوثائق الآتية :

١) التصويت على إقرار اللوائح الإدارية والمالية للهيئة.
٢) التصويت على لائحة الاطار العام لحوكمة الهيئة السعودية للمحامين.
٣) التصويت على لائحة العضوية.
٤) التصويت على رسوم العضوية.
٥) التصويت على لائحة الانتخابات.
٦) التصويت على لائحة الاستثمار.

كما أقر مجلس الإدارة عدداً من الوثائق التي تدخل في اختصاصه، وهي:

١) جدول الصلاحيات.
١) لائحة اللجنة التنفيذية.
٢) لائحة التنظيم المالي.
٣) لائحة تنظيم العمل الإداري.
٤) لائحة الهبات والتبرعات.
٥) لائحة المعونة القضائية.
٦) قواعد السلوك المهني.

الهيئة السعودية للمحامين
SAUDI BAR ASSOCIATION
VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

المعـــارف والقـــدرات
والمهـــارات السلوكيـــة
لـــــلأداء الأمثـــــل

أكاديمية هيئة المحامين
جسر المعرفة والخبرة

الفصـــل الثالث

البينات والتقارير المالية

- التخطيط المالي الاستراتيجي
- المخاطر الرئيسية
- تقرير المراجع الخارجي
- القوائم المالية

التخطيط المالي الاستراتيجي
للهيئة السعودية للمحامين (٢٠١٦-٢٠٢٠)

يعتمد التخطيط المالي على وضوح الرؤية والأهداف الاستراتيجية المراد تحقيقها. ولما كانت الموارد المالية الحالية، والتدفقات النقدية غير ثابتة فقد كانت أبرز التحديات لوضع إطار زمني محدد المعالم، لذا فقد رأت الهيئة وضع الأهداف الاستراتيجية والمبادرات التي ستقدم خلال العام المالي ٢٠١٧ من خلال مشاركة في عدد من ورش العمل لتفعيل هذه المبادرات والتوجهات الاستراتيجية في حال اتضاح معالم وحجم الموارد المالية وتجاوز العجز في الموازنة للعام المالي ٢٠١٧م. أعدت الخطة الاستراتيجية للهيئة السعودية للمحامين (٢٠١٦-٢٠٢٠) بتكامل مع تنظيم الهيئة، وما أفرزته ورش العمل الاستطلاعية لآراء المحامين، وبمراعاة ما ورد في رؤية المملكة ٢٠٣٠م على نحو يمكن الهيئة من أداء مهامها مع الاستجابة للمتغيرات البيئة المحيطة بمهنة الخدمات القانونية في المملكة.

وتعد الخطة انعكاس جهود شراكة مع عدد من الأجهزة الحكومية ذات الصلة وعدد من قطاعات القطاع الخاص مؤسسات النفع العام.

إن تحقيق تلك الاستراتيجية يتطلب تظافر الجهود الوطنية، وتوفير الدعم اللازم من الجهات المشاركة لتنفيذ هذا المشروع المهني الوطني الذي يستهدف الارتقاء بمهنة المحاماة واستشراف المستقبل بما يحقق أهداف التنمية الوطنية ويحقق التقدم والازدهار للاقتصاد الوطني.

وعلى ضوء ذلك استرعت الخطة الاستراتيجية تلك المعاني وترجمت ذلك في صياغة رؤيتها ورسالتها وقيمها المؤسسية.

وتعتمد الخطة على أربعة ركائز أساسية، تتضمن أهدافاً وتوجهات استراتيجية، تترجم إلى مبادرات تتطلب تمويلا مناسباً، وأدوات تقيس ذلك الأداء.

مراحل إعداد استراتيجية الهيئة السعودية للمحامين

الوضع الحالي أين نحن الآن؟ التقييم الأولي	الهدف أين نريد أن نكون؟ تحديد الاتجاه	الأولويات بماذا نبدأ؟ معالم الطريق	الطريقة كيف نحقق ذلك؟ الإجراءات التنفيذية	المتابعة كيف أصبحنا؟ التقييم البعدي والتطوير المستمر
• مسح لبيئة القطاع • ورش العمل الاستلاعية • تحليل أوضاع القطاع • تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات	• استطلاع المستقبل • المسار المستهدف • مراقبة الفجوات • التلاؤم مع الإمكانيات والقدرات	• تحديد الاختيارات • الرؤية والرسالة القيم • تحديد الأهداف الأساسة • وضع الإجراءات المطلوبة	• إدارة الأداء • الأهداف ومؤشرات الأداء • المشروعات والمبادرات • تطبيق الخطط التنفيذية	• متابعة الأداء • مراجعة التقدم • اتخذا الإجراءات التصحيحية • التغذية الراجعة ومراجعة الخطة

مفردات خارطة الطريق الاستراتيجية

الأهداف الاستراتيجية لقطاع الخدمات القانونية

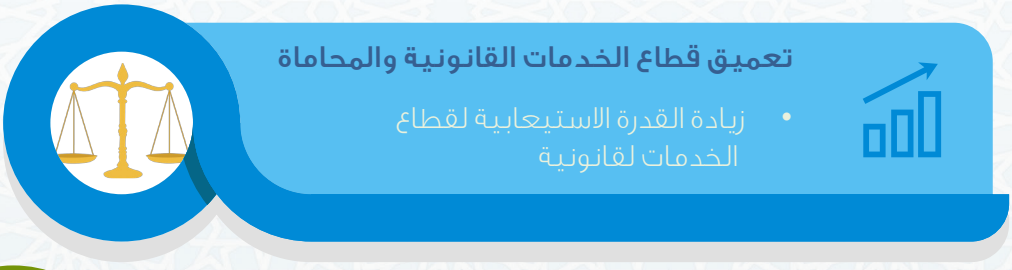

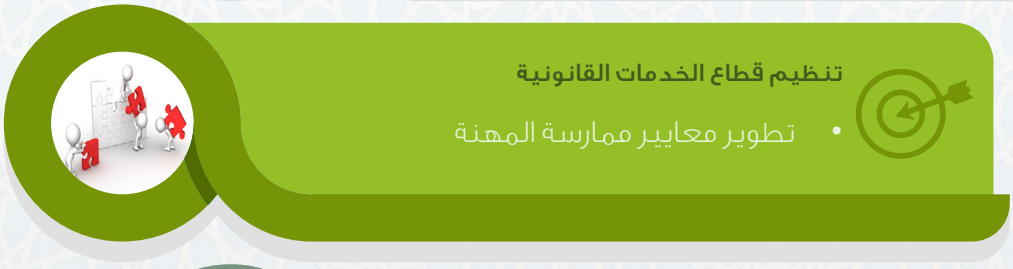

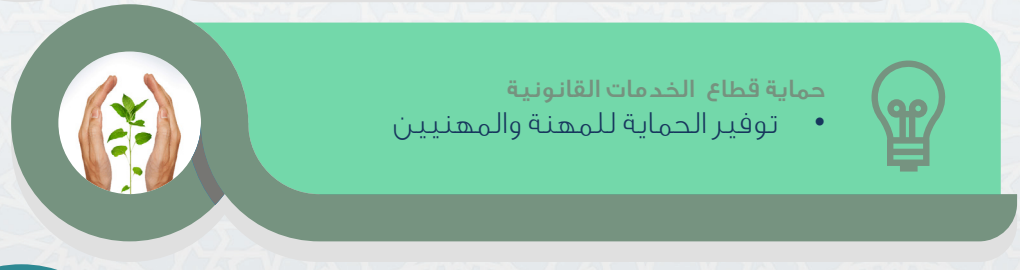

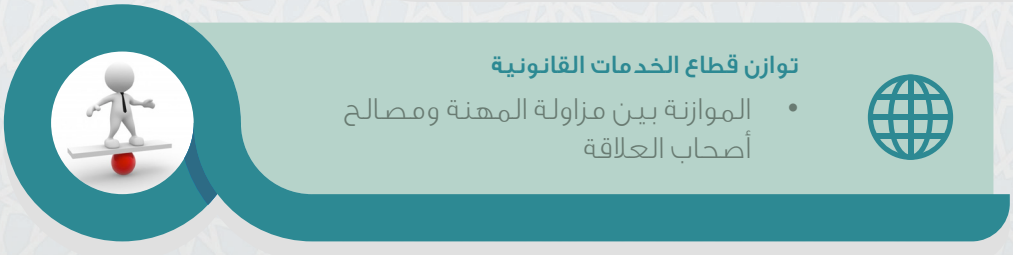

الهدف الاستراتيجي الأول:
تعميق قطاع الخدمات القانونية

زيادة القدرة الاستيعابية لقطاع الخدمات لقانونية

قطاع الخدمات القانونية من الأذرع المساندة لخدمة المجتمع في الالتزام بالتشريعات وتحقيق العدالة في المجتمع، وبالتالي فإن شمول هذا القطاع مساحة واسعة من التصرفات يعد أحد ركائز سيادة القانون في المجتمع، وذلك بغض النظر عن أسلوب تقديم الخدمة سواء كانت في القطاع الحكومي أو الخاص، لأن الغاية تحقيق هدف مشترك حيث يتقاسم القطاع المخاطر والمسؤوليات والهموم المهنية. وتعميق القطاع يكون أفقياً وعمودياً وذلك لاستيعاب أعداد الحقوقيين الممارسين في مقابل تكافؤ مستوى الدخول مع مستوى جودة الأداء المقدم للمحافظة على استقرار واستدامة العمل المهني في القطاع، وتوسيعاً لحصة السوق عوضاً عن تآكل الحصة الحالية.

وفي سبيل ذلك فإن التوجهات الاستراتيجية الآتية تعمل على تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، وتتفرع عن كل توجه مبادرات مربوطة بمؤشر قياس لأداء التقدم في تحقيقها:

١,١ تحديد أوضح لمعالم الأعمال التي تتطلب الاستعانة بمحامٍ

- إجراء دراسة مقارنة للأعمال التي يمارسها المحامون في الدول الرائدة.
- مراجعة التشريعات والإجراءات لضمان مساندة القطاع القانوني.
- التنسيق مع أطراف العلاقة (أصحاب المصالح) لفهم أدق لطبيعة الأعمال التي يمكن أن يقدم المحامين لها قيمة مضافة.
- إصدار لائحة استرشادية للأعمال التي تتطلب الاستعانة بمحامٍ

١,٢ توفير معلومات عن قطاع الخدمات القانونية *Market Intelligence*

- التواصل مع الجهات المعنية بالإحصاء والبيانات.
- تعزيز مستوى إفصاح المهنيين والمؤسسات المهنية.
- إنشاء قاعدة بيانات مشتركة مع الجهات التعليمية.
- إنشاء قاعدة بيانات مشتركة مع وزارتي العمل والخدمة المدنية.
- إجراء المسوح والدراسات الميدانية لمختلف قطاعات ا لمجتمع .
- دراسة البيانات وتحليل النشاطات التنافسية وإصدار تقارير دورية.

١,٣ تعزيز التوسع الجغرافي لقطاع الخدمات القانونية في أنحاء المملكة

- رفع مشاركة قطاع الخدمات القانونية في غير المناطق الرئيسية.
- زيادة المؤهلين مهنياً من أهالي المناطق النائية.
- تعزيز التأهيل المهني في المناطق غير الرئيسية.
- مواكبة التزامن بين الجهات القضائية والرقابية مع قطاع الخدمات القانونية.
- مواكبة التزامن لخطط القطاع الحكومي والخاص في توطين الوظائف في المناطق النائية.
- الاستفادة من التواجد الافتراضي عبر وسائل التقنية الحديثة.

١,٤ رفع مشاركة المرأة في قطاع الخدمات القانونية

- زيادة أعداد الخريجات الحقوقيات في مختلف مناطق المملكة.
- زيادة المؤهلين مهنياً من خريجات كليات الحقوق.
- رفع أعداد المحاميات الممارسات.
- رفع أعداد المستشارات القانونيات في القطاع الحكومي والخاص.
- دراسة العقبات التي تحول دون مشاركة واسعة للمرأة في قطاع الخدمات القانونية
- تعزيز المشاركات الحقوقية للمرأة في المجتمع.
-

١,٥ تشجيع سعودة تقديم الخدمات القانونية.

- رفع مستوى اللغة الانجليزية لدى المحاميين السعوديين والمؤهلين مهنياً.
- الرقابة على مؤهلات وخبرات المستشار القانوني الوافد.
- زيادة نسبة تمثيل السعوديين المتدربين في مكاتب المحاماة الأجنبية.
- زيادة مستوى تأهيل المحامين السعوديين في صياغة العقود والاتفاقيات المالية.
- زيادة أعداد المبتعثين في المجالات القانونية ذات الصلة بالقانون الدولي والتجارة والتمويل.
- زيادة أعداد الحاصلين على التأهيل المهني المزدوج مع دول رائدة.
- رفع مستوى التأهيل الوظائف القانونية القيادية.

١,٦ الرقابة على تقديم الأعمال القانونية المقدمة من خارج المملكة .

- وضع الضوابط والإجراءات التنظيمية لمشاركة مكاتب المحاماة الخليجية للممارسة داخل السعودية.
- وضع الضوابط والإجراءات التنظيمية لمشاركة مكاتب المحاماة الأجنبية للممارسة داخل السعودية.
- وضع الضوابط والإجراءات الرقابية لتقديم الاستشارات القانونية الخارجية لمستفيد داخل المملكة.

١,٧ توحيد التأهيل المهني والإشرافي على الخدمات القانونية في القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

- تعديل نظام المحاماة ليكون قادراً على تنظيم قطاع الخدمات القانونية بمختلف جهاته.
- التنسيق مع وزارة الخدمة المدنية لإعداد برامج التأهيل المهني لأغراض الترقية.
- بناء مجتمع حقوقي من خلال الندوات والدورات التدريبة من خلال عضوية الانتساب.
- اطلاق منصة الكترونية تشتمل على قاعدة بيانات للوظائف في قطاع الخدمات القانونية تعمل على توفير مستشارين قانونيين مؤهلين مهنياً للعمل في القطاعين العام والخاص.
- العمل مع الأجهزة الرقابية على رصد مخالفات المستشارين القانونيين في القطاعين العام والخاص في ضوء قواعد السلوك المهني.

١,٨ تعزيز ثقافة الاستعانة بالمحامين قبل التصرفات ذات التبعات القانونية.

- التنسيق مع الأجهزة الرقابية لمراجعة جدول الصلاحيات في القطاعات الحكومية والخاصة بما يعزز هذا التوجه.
- نشر الثقافة القانونية من خلال عقد ورش العمل في البيئات العلمية والعملية.
- التنسيق المشترك مع الجهات الرقابية لنشر ثقافة بالالتزامات القانونية.
- التنسيق المشترك مع الغرف التجارية والملحقيات التجارية في السفارات السعودية لنشر ثقافة بالالتزامات القانونية.
- تشجيع البرامج الإعلامية المعنية بنشر الثقافة الحقوقية.
- إطلاق قاعدة بيانات للمحامين الممارسين وذوي الاختصاص بالخدمات القانونية.
- دراسة جدوى إنشاء مركز وطني للتوعية الحقوقية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

١,٩ تعزيز حل المنازعات بالوسائل البديلة.

- مراجعة التشريعات ذات الصلة باقتصاديات العدالة (التقادم، الرسوم القضائية، الدعاوى الكيدية).
- مراجعة للتشريعات الوطنية لتعزيز اللجوء للوسائل البديلة، والحد من تدفق الدعاوى القضائية على المحاكم.
- الموازنة بين دور مكاتب المحاماة في الوساطة مع تكلفة تسوية النزاع عبر الجهات القضائية ، والاستفادة من تجربة السويد.
- تشجيع القطاع الخاص (المستثمر الأجنبي) على معالجة الخلافات عبر الوسائل البديلة.
- دراسة لأسباب عزوف الشركات الوطنية لاختيار القانون السعودي قانوناً للعقود.
- العمل المشترك مع الجهات الرقابية على تسوية خلافات المستهلكين عبر الوسائل البديلة.
- العمل على تأهيل المحامين المرخصين على ممارسة الوساطة الاستشارية (Mediation_Consultation)، وممارسة دور

الموفق (Conciliator).
- المساهمة في تعزيز نشاط المركز السعودي للتحكيم التجاري.
- عقد الشراكات مع المؤسسات العدلية الدولية للاستفادة من التجارب الرائدة.

١,١,٥ رفع مستوى تمثيل الهيئة محلياً ودولياً

- الحصول على عضوية في الهيئات المهنية القانونية دولياً.
- التعاون مع الأجهزة الحكومية التشريعية والرقابية.
- التعاون مع الغرف التجارية والملحقيات التجارية واللجان ذات الصلة.
- التعاون مع الهيئات المهنية الأخرى.
- التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الربحية.

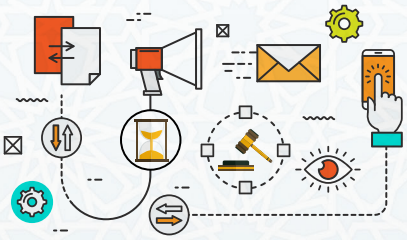

الهدف الاستراتيجي الثاني:
تنظيم قطاع الخدمات القانونية

تطوير معايير ممارسة المهنة

يعتمد قطاع الخدمات القانونية على تقديم خدمات ذات قيمة مضافة للمجتمع، وهذا يتطلب اتباع أسلوب احترافي في تقديم الخدمة، ومراعاة لمفاهيم «خدمة العملاء». لذا فإن قطاع الخدمات القانونية يتطلب إعادة هيكلة تنظيميه تجعله قادراً على مواجهة التحديات المستقبلية والاستفادة من فرص التنمية الوطنية. وذلك انطلاقاً من صلاحيات الهيئة المتمثلة في رفع مستوى ممارسة المحامين لمهنتهم وضمان حسن أدائهم لها، والعمل على زيادة وعيهم بواجباتهم المهنية من خلال العمل على تنظيم شمولي لقطاع تقديم الخدمات القانونية؛ ليكون بيئة حافزة للعطاء الإيجابي الذي يحمي مصالح المتعاملين فيه.

وفي سبيل ذلك فإن التوجهات الاستراتيجية الآتية تعمل على تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، وتتفرع عن كل توجه مبادرات مربوطة بمؤشر قياس لأداء التقدم في تحقيقها:

١,٢ تعزيز الالتزام بأخلاقيات المهنة:

- إصدار قواعد السلوك المهني.

- رفع مستوى نظام المحاماة بحيث يسهم في تعزيز الالتزام الأمثل بأخلاقيات المهنة وفقاً للممارسات الرائدة.
- متابعة إقرار التزام المحامين الممارسين بأخلاقيات المهنة.
- اطلاق منصة الكترونية لنظام للبلاغات عن المخالفات المهنية Whistleblowing
- التوعية المستمرة بأنماط السلوك المخالف.
- توثيق الارتباط مع لجنة تأديب المحامين ونشر مبادئ عملها.

٢,٢ الرفع من ملاءمة مخرجات التعليم الحقوقي؛ لتلبية احتياجات التوظيف في قطاع الخدمات القانونية.

- وضع أسس ومعايير مزاولة المهنة، ومراجعة تلك المعايير، وتطويرها وفقاً للأصول الشرعية والأنظمة المرعية.
- إنشاء لجنة معنية تدعى "لجنة التدريب والتأهيل المهني" تتولى اقتراح ومراقبة معايير المزاولة والإشراف على التدريب الحقوقي.
- عقد الشراكات مع المؤسسات العدلية الرائدة دولياً في مجال التدريب المهني.
- التنسيق مع كليات الحقوق بشأن تزامن المناهج مع سوق العمل.
- اعتماد برنامج الزمالة المهنية (دبلوم المحاماة المهني) ضمن سنوات الخبرة للحصول على الترخيص.
- دراسة جدوى إطلاق كرسي متخصص لدبلوم المحاماة المهني في الجامعات السعودية، والاستفادة والتنسيق مع كرسي الشيخ إبراهيم الراجحي لدراسات التحكيم والمحاماة.
- تصميم برامج التأهيل المهني باحترافية لتغذية مجالات المهنة وتقويمها دورياً.
- إطلاق برنامج تدريبي مخصص لحديثي التخرج برعاية جهات التوظيف (التدريب المنتهي بالتوظيف).
- وضع قائمة استرشادية للبرامج التدريبية التي تناسب مختلف الفئات العمرية في التدرج المهني؛ لتعزيز الكفاءة، وغرس ثقافة التعليم المهني المستمر.
- تشجيع مكاتب المحاماة على استيعاب طلاب التدريب التعاوني وتوظيف حديثي التخرج من السعوديين.
- إطلاق برنامج تدريبي مخصص لطلاب الجامعات في فترة الصيف برعاية الهيئة.
- المشاركة في معارض التوظيف وكذلك في برنامج يوم المهنة المنعقد في الجامعات السعودية والملحقيات الثقافية؛ لتعريف بالقطاع ودور الهيئة وفرص التوظيف.
- إصدار دليل يحدث دورياً عن الوظائف الحقوقية المتاحة للخريجين.

٢,٣ رفع كفاءة مستوى التدريب الحقوقي.

- اطلاق أكاديمية الهيئة السعودية للمحامين.
- إجراء دراسة مسحية لمعرفة الجدارات والمهارات المتطلبة في قطاع تقديم الخدمات القانونية.
- عقد شراكات محلية وخارجية لتقديم دورات تدريبية احترافية للمستفيدين من القطاع سواء من القانونيين أو غيرهم.
- تطوير الشراكة مع الجامعات ومعاهد التدريب المحلية والدولية لتقديم برنامج الهيئة المهنية، وبرامج قياس التأهيل.
- اطلاق برنامج (العيادات القانونية) كجهة تساعد في منح الخبرة العملية.
- تطوير الأنظمة الالكترونية للتدريب الحقوقي.
- تشجيع التدريب الذاتي عبر المنصة الالكترونية.
- تدريب على المهارات الأساسية والقيادية المساندة للأعمال المهنية القانونية.
- اطلاق برنامج (معتمد) لتقييم واعتماد معايير المدربين والدروات التدريبية.
- تطوير برنامج التعليم المستمر كأحد اشتراطات التأهيل المهني.

٢,٤ تطوير البنية التحتية لمكاتب المحاماة.

- إصدار لائحة حوكمة وسياسات شاملة لمكاتب المحاماة.
- تشجيع عمليات الاندماج والاستحواذ بين مكاتب المحاماة.
- وضع ضوابط وتعليمات لإيجاد بيئة تنافسية عادلة بين مكاتب المحاماة.
- نشر الوعي لدى مكاتب المحاماة بمعايير مؤشر «أفضل بيئة عمل».
- وضع معايير وسياسات استرشادية لعمل مكاتب المحاماة.
- زيادة الوعي والمعرفة بين مكاتب المحاماة حول أفضل الممارسات الرائدة لتشغيل البيئة المهنية.
- دراسة جدوى اطلاق شركة متخصصة لتقديم الخدمات المشتركة لمكاتب المحاماة لتقليل النفقات الرأسمالية والتشغيلية ورفع كفاءة الأداء
- اطلاق برنامج (جودة) للارتقاء بمستوى الأداء المهني، والرقابة على الممارسات.
- العمل على تطوير "برنامج وطني لريادة الأعمال" في مكاتب المحاماة من خلال مبادرة "ريادة" وبنك التسليف.
- التنسيق مع وزارة العمل وصندوق الموارد البشرية "هدف" لإطلاق برنامج لتوظيف السعوديين في مكاتب المحاماة.
- إطلاق برنامج مهنية تخصصية للخدمات القانونية

المساندة (السكريتارية ، المحاسبة، إدارة المنشآت القانونية، الترجمة).

٢,٥ تطوير أساليب تقديم الخدمات القانونية.

- دراسة جدوى إنشاء نظام مدفوعات للمحامين للتعامل مع الاستشارات اليسيرة.
- إعداد نموذج استرشادي للعقد الموحد لتقديم الخدمات القانونية وتضمينه شرط التحكيم كأسلوب لحل النزاعات.
- دراسة جدوى إطلاق مركز تحكيم خاص بالفصل في منازعات المحامين مع عملائهم بشأن الأتعاب.
- التنسيق مع هيئة المقيمين السعوديين المعتمدين على تطوير آليات لمعايير تقييم أتعاب المحامين وفقاً للممارسات الرائدة.
- وضع ضوابط استرشادية لاحتساب الأتعاب بالملاءمة مع تصنيف المحامين.
- وضع سلم استرشادي لمرتبات المهنيين في قطاع الخدمات القانونية.
- دراسة جدوى تأسيس شركة تحصيل لديون المحامين ووضع التصنيف الائتماني للعملاء، ومحاولة حلها عبر الوسائل البديلة قبل اللجوء للجهات القضائية.
- دراسة أثر تطبيقات التقنية الحديثة على مستقبل وأسلوب تقديم الخدمة القانونية.

٢,٦ رعاية مصالح أعضاء الهيئة.

- دراسة جدوى تأسيس شركة خدمات مشتركة بين الهيئات المهنية للحصول على شروط أفضل عند التفاوض مع مقدمي الخدمات.
- إنشاء شركة تابعة للهيئة تدير استثماراتها وتعمل على تقديم الخدمات المساندة.
- توفير التأمين الطبي للأعضاء.
- الاعتماد على التقنية في تقديم الخدمات للأعضاء عبر البوابة الالكترونية.
- دراسة استقصائية لأفضل الممارسات للخدمات المقدمة لأعضاء الجمعيات المهنية.
- إطلاق خدمة التصديق الإلكتروني على توقيعات المحامين.
- اطلاق خدمة التصويت عن بعد، وإدارة الانتخابات الكترونياً.
- إيجاد مقر دائم للهيئة.
- تأسيس لجنة مختصة بالاستثمار منبثقة من مجلس الإدارة.

٢,٧ التحسين المستمر للبيئة ا لتنظيمية

- عقد الشركات مع الجمعيات المهنية المسؤولة عن تطوير المهنة والمهنيين.
- العمل مع أصحاب المصالح لمعرفة مدى جودة الخدمات المقدمة ومقترحات تحسينها.
- إجراء دراسة لتصنيف الممارسة المهنية السعودية مقارنة بمؤشر إصلاح مهنة

المحاماة والعمل على تطوير نقاط التحدي (مقاييس جمعية المحامين الأمريكية).
- المشاركة في مؤشرات قياس مستوى الأداء العدلي للمملكة، ورفع مستوى الأداء.

٢,٨ رفع كفاءة متطلبات الترخيص والتصنيف.

- تطوير معايير الاختبارات المهنية والتخصصية.
- تشجيع عقد دورات للتدريب على اجتياز اختبارات التأهيل التخصصي.
- الاعتراف بالتأهيل المهني داخل وخارج المملكة لأغراض الترقية.
- العمل على تطوير ومراجعة شروط الترخيص المهني.
- العمل على إصدار لائحة لتصنيف المحامين ودرجاتهم

الهدف الاستراتيجي الثالث:

حماية قطاع الخدمات القانونية.

توفير الحماية للمهنة والمهنيين

من أهداف تنظيم الهيئة رعاية مصالح أعضاء الهيئة الأساسيين المتعلقة بممارسة المهنة وهذا يقتضي توفير الحماية اللازمة للمهنة والمهنيين من الممارسات غير العادلة، أو غير السليمة، وهذا يتطلب تعزيز الالتزام بنظام المحاماة ولائحته التنفيذية للحد من وتقليل وقوع المخالفات التي تنتهك حقوق المحامين أو حقوق المستفيدين من الخدمات المقدمة.

وفي سبيل ذلك فإن التوجهات الاستراتيجية الآتية تعمل على تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، وتتفرع عن كل توجه مبادرات مربوطة بمؤشر قياس لأداء التقدم في تحقيقها:

٣,١ حماية قطاع الخدمات القانونية من غير المؤهلين.

- مراجعة نظام المحاماة ولائحته التنفيذية لتوفير حماية أعلى للمهنيين المرخصين.
- إطلاق منصة الكترونية لتسجيل بيانات الوكلاء في مختلف الجهات القضائية.
- التنسيق مع الجهات المختصة لاشتراط موافقة الهيئة السعودية للمحامين على عمل المستشارين القانونيين الوافدين بعد التحقق من أهليتهم العلمية والعملية.
- إطلاق برنامج لتوفير الاستشارات القانونية برسوم تلاءم ذوي الدخول ا لمنخفضة .

٣,٢ ضبط السلوكيات المهنية الخاطئة.

- إصدار ضوابط تحدث دورياً للتعامل مع العملاء لضمان الممارسات العادلة.
- مراجعة نظام المحاماة ولائحته التنفيذية لمعالجة السلوكيات الخاطئة بإجراءات تأديبية مناسبة.
- إنشاء لجنة منبثقة من مجلس الإدارة معنية بمتابعة جودة الأداء والسلوك المهني.
- زيادة أعمال المراجعة والمشورة للتأكد من التزام مكاتب المحاماة بالقواعد النظامية.

٣,٣ تمكين المحامي من ممارسة مهامه.

- إعداد دراسة تكشف عن المعوقات التي تواجه المحامي في تعامله مع مسائل العدالة الجنائية.
- مراجعة نظام المحاماة ولائحته التنفيذية لإيجاد ضمانات نظامية تمكن المحام من ممارسة مهامه بدون عوائق.
- إنشاء لجنة منبثقة من مجلس الإدارة تدعى "لجنة التواصل المهني" تتولى التنسيق المشترك ودراسة شكاوى المحامين عند الممارسة، والتواصل عبر منصة الكترونية تدعى "المرصد القانوني".
- معالجة السلوكيات الخاطئة بإجراءات تأديبية مناسبة.
- زيادة فاعلية أعمال المراجعة والمشورة للتأكد من التزام مكاتب المحاماة بالقواعد النظامية.

٣,٤ رفع مستوى ضمانات مزاولة المهنة

- إجراء دراسة لتقييم مستوى الضمانات المتاحة للمحامي في المملكة مقارنة بالضمانات في الممارسات الرائدة.
- دراسة منح المحامي ضمانات في أداء المهام المهنية أمام المحاكم وفي مرحلتي التحقيق والاستدلال لدى جهات الضبطية القضائية والإدالة للنيابة المختصة.
- تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة للمحامي أثناء الدعوى التأديبية.

٣,٥ تسهيل الوصول لمقدمي الخدمات القانونية

- إصدار دليل استرشادي بحقوق المتهم بلغات مختلفة.
- التنسيق مع الجهات المختصة لتوفير قائمة بالمحامين للدفاع عن المتهمين بالقضايا الجزائية.
- توفير قاعدة بيانات محدثة لأسماء المحامين الممارسين
- العمل على محاربة الممارسات الاحتكارية وغير العادلة.
- الاعتماد على التقنية لتغطية واسعة للخدمات القانونية.
- نشر الوعي بأهمية الاستعانة بالمحامي قبل التصرفات.
- تسهيل إجراءات حق التمثيل في القضايا الجزائية.

٣,٦ تعزيز المشاركة في الهيئة السعودية للمحامين

- إرساء نظام حوكمة شمولي لضمان الشافية والنزاهة في إدارة الهيئة.
- الاعتماد على التقنية الحديثة لرفع مشاركة المحامين في الجمعيات المهنية.
- مراعاة حقوق الأقلية من المهنين وتذليل العقبات التي تحول دون مشاركتهم.
- تعزيز نظام الرقابة المالية والإدارية على أعمال الأمانة العامة للهيئة.
- تشكيل اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة من عدد من أفراد الجمعية العامة.
- تشكيل لجنة انتخابات عامة تعمل على تنظيم أعمال الانتخابات التي تتم في إطار الهيئة، والإشراف عليها وإعلان نتائجها.
- رفع مستوى تواجد الهيئة السعودية في مختلف مدن المملكة.

٣,٧ تعزيز المكانة الاجتماعية للمحامي كأحد أفراد البيئة العدلية.

- التأكيد على استقلال المحامين وأن لا سلطان عليهم في أدائهم لأعمالهم لغير أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية وضمائرهم وفقاً لقواعد السلوك المهني وليس لأحد التدخل في أداء أعمالهم.
- دراسة منح مكاتب المحاماة ذات العدد من المحامين صلاحية توكيل وتفويض موظفيهم لتمثيل العملاء.
- دراسة رفع مستوى عقوبة الاعتداء على المحامي أو إهانته بالإشارة أو بالقول أو التهديد أثناء قيامه بأعمال مهنته أو بسببها بذات العقوبة المقررة لمن يرتكب هذا الاعتداء ضد أحد أعضاء الهيئة القضائية.
- دراسة جدوى الإلزام بحضور المحامي الوجوبي في كافة التحقيقات وأمام المحاكمات الجناية وكافة القضايا التي يجوز فيها الحبس.
- العمل على أن تكون الهيئة السعودية للمحامين أحد القنوات المشاركة في أية أنظمة تتعلق بالقطاع العدلي.

٣,٨ حماية التأهيل المهني

- مراجعة ضوابط الخبرات المهنية والتصنيف للمزاولة لتكون وفقا للممارسات الرائدة.
- تفعيل ومتابعة التدريب المستمر كأحد متطلبات الترخيص المهني.
- تأسيس صندوق للتأمين على المسؤولية المهنية، والتأمين التكافلي لحالات العجز والوفاة.
- التدريب المستمر لأعضاء الهيئة.
- المتابعة الدورية لاستمرار ضوابط الترخيص للمحامين والتأكد من استمرار أهليتهم.

الهدف الاستراتيجي الرابع:

توازن قطاع الخدمات القانونية

توازن قطاع الخدمات القانونية مع مصالح الأطراف ذوي العلاقة.

يعد وجود قطاع خدمات قانونية قوي وفعال أحد دعائم الاقتصاد الوطني واستدامته. وحيث إن الخدمة المقدمة لابد أن تراعي مصالح الأطراف ذوي العلاقة وأن يكون نمو القطاع بالتوازن ودون الإخلال بحماية مصالهم. وهذه العلاقة رحلة تستوقفها محطات عدَة من الضروري التوقف عندها للاستفادة منها، وبذلك تتحقق الاستدامة.

وفي سبيل ذلك فإن التوجهات الاستراتيجية الآتية تعمل على تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، وتتفرع عن كل توجه مبادرات مربوطة بمؤشر قياس لأداء التقدم في تحقيقها:

٤,١ تقديم العون الحقوقي للمستحقين.

- إصدار لائحة العون الحقوقي.
- تشجيع المحامين لتقديم العون الحقوقي وربطه بالمسؤولية الاجتماعية على المحامين.
- إصدار تقارير سنوية توضح ساعات العمل المقدمة في سبيل العون الحقوقي.
- المساهمة الفعالة مع الشؤون الاجتماعية والقطاع الثالث في آليات وإجراءات مشروع نظام العمل التطوعي.
- عقد شراكات مع جهات محلية ودولية متخصصة في العمل التطوعي للمحترفين Pro Bono
- إطلاق منصة الكترونية لتسجيل الراغبين في الخدمة والمقدمين لها.
- إطلاق مركز استشاري (العيادات القانونية) يقدم خدمات قانونية من خلال متدربين متطوعين بإشراف مختصين.

٤,٢ توفير كفاءات وطنية تقدم المشورة المتخصصة للبيئة العدلية السعودية.

- تشجيع تنوع التخصصات القانونية في الدراسات العليا.
- تشجيع الابتعاث في التخصصات القانونية.
- تشجيع برامج الإيفاد المهني (Vocational Scholarship) في المنظمات المختصة دولياً.
- إعداد قائمة بالقانونيين المتخصصين في تخصصات معنية.
- المساهمة في طرح موضوعات البحث العلمي والاستبيانات المتخصصة.

٤,٣ المساهمة في نمو إجمالي الناتج المحلي GDP

- تطوير الوسائل الاحصائية لمعايير الدخل لقطاع الخدمات القانونية في المملكة.

- توفير قاعدة بيانات عن متوسط أجور المحامين ومعلومات عن القيمة الاجمالية النقدية للقطاع.
- التنسيق مع الجهات الحكومية ذات الصلة للتبادل المعلومات عن نشاط القطاع.
- تشجيع نمو قطاع الخدمات القانونية في القطاع الثالث (غير الربحي)
- تشجيع الاعتماد على خصخصة الخدمات القانونية.
- توفير الدراسات والأبحاث عن الخيارات المُثلى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لاختيار الأسلوب الأمثل للحصول على الخدمات القانونية.

٤,٤ إجراء الدراسات والبحوث ونشرها.

- إطلاق مجلة علمية محكمة.
- إطلاق نشرة الكترونية دورية تهتم بشؤون المهنة.
- ترجمة المقالات والكتب ذات الصلة بالمهنة.
- انطلاق منصة الكترونية دليل للدراسات والأبحاث القانونية.

٤,٥ التواصل المحلي والدولي لإبراز دور الهيئة ورسالتها .

- المساهمة في تفعيل واطلاق الاتحاد الخليجي للمحامين.
- تنظيم الدورات التعريفية بأعمال الهيئة.
- إقامة المؤتمرات والندوات واللقاءات والملتقيات والمعارض ذات العلاقة بمهنة المحاماة.
- عقد مذكرات تعاون مع الجهات ذات الصلة بقطاع الخدمات القانونية محلياً ودولياً.

٤,٦ التقدم إلى الجهات المختصة بما تراه من مقترحات لمساندة البيئة العدلية.

- المساهمة في برامج الاصلاح القضائي.
- عقد مذكرات تعاون مع الهيئات القضائية والرقابية لتقديم الاقتراحات بما يحقق أهداف التنظيم.
- التنسيق مع الجهات الحكومية التي يتعلق بها الخدمات القانونية على تعزيز دور المحامي من خلال توليه الأعمال القانونية.

٤,٧ استقبال ومعالجة الشكاوى المقدمة ضد المحامين فيما يتعلق بمزاولة المهنة.

- إصدار لائحة للتظلمات وتسوية الشكاوى ضد المحامين.
- إطلاق مركز لاستقبال المظالم ومحاولة تسويتها.
- عقد شراكات دولية لها علاقة بتطوير إجراءات التظلم Legal Ombudsman
- إصدار تقارير سنوية توضح تطور تسوية الشكاوى ومعالجة جذورها.

٤,٨ رفع مستوى الإفصاح والالتزام بالأنظمة المرعية

- رفع مستوى الإفصاح والتقارير لمكاتب المحاماة.
- تعزيز التزام المحامي بالأنظمة المالية والمتعلقة بغسل الاموال.
- إعداد تقارير الهيئة السنوية وفقًا لأفضل الممارسات.

المخاطر الرئيسية

هناك مخاطر تحيط بأعمال الهيئة السعودية للمحامين من أبرزها:

- اعتماد معظم مبادرات ومشاريع الهيئة على استمرارية التمويل واستدامته.
- مواكبة التشريعات ذات الصلة بقطاع الخدمات القانونية لأهداف واستراتيجية الهيئة.
- مخاطر التنفيذ المرتبطة بالتنسيق المشترك مع جهات أخرى.
- عدم توفر التدفقات النقدية لتمويل خطط أعمال وبرامج الهيئة، ومخاطر الحصول على التمويل في التوقيت المطلوب.
- استدامة الإعانات الحكومية الداعمة لميزانية الهيئة.
- عدم توفر قاعدة شاملة لبيانات دقيقة تتعلق بقطاع الخدمات القانونية في المملكة.
- مخاطر أمن المعلومات والقرصنة.

تقرير مراجع الحسابات الخارجي:

استعرض مجلس الإدارة معايير اختيار المراجع الخارجي، تمهيداً للتوصية للجمعية العمومية، وذلك وفق للآتي:

١. حجم المنشأة.
٢. خبرة المكتب في مراجعة المنشآت المماثلة،
٣. كفاءة فريق العمل.
٤. منافسة العرض المالي.

وبعد استعراض عدد من عروض مكاتب المراجعة التي قدمت عروضها لتدقيق القوائم المالية للهيئة لعامي ٢٠١٧ م، أوصى المجلس بتعيين مكتب الثنيان محاسبون و مراجعون قانونيون لتدقيق القوائم المالية والحسابات الختامية للهيئة للدورة الأولى (٢٠١٧م، و٢٠١٨م)، بحيث تكون التكلفة الإجمالية لأتعابه ٣٠ ألف ريال.

م	اسم مكتب المراجعة	مبلغ العرض
١	مكتب الثنيان محاسبون و مراجعون قانونيون	١٥,٠٠٠ ريال للسنة الواحدة

قدم مكتب الثنيان محاسبون و مراجعون قانونيون، تبرعاً تمثل في تدقيق القوائم المالية والحسابات الختامية للهيئة لعام ٢٠١٦م، وأصدر تقريره الآتي:

Saleh Althunayyan & Co.
Certified Public Accounts
No.: 323/11/733 - Date 12/5/1438 H.

شركة صالح الثنيان وشريكه
محاسبون ومراجعون قانونيون
رقم ٣٢٣/١١/٧٣٣ – تاريخ ١٤٣٨/٥/١٢ هـ

No.: الرقم :
Date : التاريخ :

(تقرير مراجع الحسابات)

السادة / أعضاء الهيئة السعودية للمحامين المحترمين

الهيئة السعودية للمحامين

الرياض – المملكة العربية السعودية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نطاق المراجعة : لقد راجعنا قائمة المركز المالي **للهيئة السعودية للمحامين – الرياض – المملكة العربية السعودية** كما في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٦ م و قائمة الأنشطة وقائمة التدفق النقدي للفترة المالية المنتهية في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٦م والإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (١٠) المعتبرة جزءاً من هذه القوائم المالية.

إن إعداد هذه القوائم المالية هو من مسؤولية إدارة الهيئة وقد تم إعدادها وفقا للأحكام والأنظمة المعمول بها بالمملكة، وقدمت لنا مع كافة المعلومات والبيانات التي طلبناها، إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول القوائم المالية استناداً إلى أعمال المراجعة التي قمنا بها.

تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها، والتي تتطلب أن نقوم بتخطيط أعمال المراجعة للحصول على قناعة معقولة بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

تشتمل إجراءات المراجعة على فحص الأدلة على أساس العينة المؤيدة للمبالغ والإفصاحات التي تتضمنها القوائم المالية، كما تشتمل على تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة و التقديرات الهامة المطبقة من قبل الإدارة و طريقة العرض العام للقوائم المالية، باعتقادنا أن إجراءات المراجعة التي قمنا بها توفر أساساً معقولاً من القناعة يمكننا من إبداء رأينا على القوائم المالية.

رأي مطلق : وفي رأينا أن القوائم المالية المذكورة أعلاه ككل :-

(١) تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي **للهيئة السعودية للمحامين – الرياض – المملكة العربية السعودية** في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٦ م ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية للفترة المالية المنتهية في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٦ م ، وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها الملائمة لظروف الهيئة.

(٢) تتفق مع متطلبات تنظيم الهيئة السعودية للمحامين ولائحة التنظيم المالي للهيئة فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية، بما في ذلك التأكد من وجود نظام محاسبي ومستندي سليم يخدم أغراض الهيئة.

شركة صالح الثنيان وشريكه
محاسبون ومراجعون قانونيون

صالح بن محمد الثنيان
ترخيص رقم (١٤٨)

الرياض في ١٤٣٨/٥/١٧هـ
الموافـــق ٢٠١٧/٢/١٤م

تليفون: ٤٧١٦٦٠٤ – ٤٧١٣٧٣٧ – فاكس : ٤٧١٦٦٠٥ – ص.ب ٢٢٠٦ الرياض ١١٤٥١ – رقم عضوية الغرفة التجارية ٣٢٩٢٧
Fax : 4716605 - P.O.Box 2206 Riyadh 11451 C.C. No. 32927 Telephone : 4716604 - 4713737
بريد الكتروني: cpa-148@hotmail.com
صالح محمد الثنيان (ترخيص ١٤٨)
العنوان على الشبكة www.al-thinayyan-cpa.com.sa
نواف صالح الثنيان (ترخيص ٤٤٩)

الهيئة السعودية للمحامين
الرياض – المملكة العربية السعودية
قائمة المركز المالي
كما في ٢٠١٦/١٢/٣٠م

البيان	رقم الإيضاح	ريال
الأصول		
الأصول المتداولة		
نقد غير مقيد لدى البنوك	٣	١,٤٧٠,١٥٠
أرصدة مدينة أخرى	٤	٦٦٦,٥٥٠
إجمالي الأصول المتداولة		٢,١٣٦,٧٠٠
الأصول غير المتداولة		
الأصول الثابتة (صافي)	٥	١,٥٨٠,٨٠٧
إجمالي الأصول غير المتداولة		١,٥٨٠,٨٠٧
إجمالي الأصول		٣,٧١٧,٥٠٧
الالتزامات وصافي الأصول		
الالتزامات المتداولة		
الدائنون	٦	٢٧٤,٧٠٥
مصروفات مستحقة	٧	٣٠,٧٨٩
إجمالي الالتزامات المتداولة		٣٠٥,٤٩٤
الالتزامات غير المتداولة		
مخصص مكافأة نهاية الخدمة		٤٠,٠٣٢
إجمالي الالتزامات		٣٤٥,٥٢٦
صافي الأصول		
التغير في صافي الأصول غير المقيدة		٣,٣٧١,٩٨١
إجمالي صافي الأصول		٣,٣٧١,٩٨١
إجمالي الالتزامات وصافي الأصول		٣,٧١٧,٥٠٧

الهيئة السعودية للمحامين
الرياض – المملكة العربية السعودية
قائمة الأنشطة
كما في ٢٠١٦/١٢/٣٠م

البيان	رقم الإيضاح	ريال
الإيرادات والمكاسب		
إعانات حكومية	٨	٥,٠٠٠,٠٠٠
تبرعات عينية	٩	١٥,٠٠٠
إجمالي الإيرادات والمكاسب		٥,٠١٥,٠٠٠
المصروفات الخسائر		
المصروفات الإدارية		١,٦٤٣,٠١٩
إجمالي المصروفات والخسائر		١,٦٤٣,٠١٩
التغير في صافي الأصول غير المقيدة (فائض الإيرادات عن المصروفات للفترة)		٣,٣٧١,٩٨١
صافي الأصول غير المقيدة في بداية الفترة		-
صافي الأصول غير المقيدة في نهاية الفترة		٣,٣٧١,٩٨١

الهيئة السعودية للمحامين

SAUDI BAR ASSOCIATION